الأمن الغذائي الليبي التداعيات والحلول

د. سهيلة الطاهر جمعة الصواني ـ جامعة الزاوية

المقدمة:

بغض النظر عن كون دولة من دول العالم غنية أو فقيرة في الموارد الطبيعية فإنَّ هذه الدولة لا يمكن أن تكون دولة قوية إلا إذا كانت قادرة على توفير الغذاء لمواطنيها من داخل أراضيها فالدولة التي تنتظر أن يتم فيها الاكتفاء الذاتي من الخارج لا يمكن أن تكون دولة قوية حتى لو امتلكت أدوات القوة الأخرى، وتظل عدم قدرة الدولة على توفير الغذاء نقطة ضعف قوية تواجهها. لهذا السبب نجد أنَّ دول العالم المتقدمة في الصناعة أو في إنتاج النفط تسعى إلى امتلاك غذائها أو امتلاك إنتاج هذا الغذاء، وفي منطقتنا العربية نجد أنَّ دول الخليج الغنية بإنتاج النفط والغاز تسعى بكل جد لتنويع مصادر دخلها وإنتاج أغلب ما تحتاجه من غذاء.

وهذه الدراسة تتناول الأمن الغذائي في ليبيا، والأمن الغذائي يقصد به شعور المواطن بالأمان نتيجة امتلاكه ما يحتاج من غذاء له ولأسرته، وفي الصراعات الدولية نجد أنَّ أول سلاح يوجه لأي دولة هو سلاح المقاطعة والحصار الاقتصادي فإذا كانت هذه الدولة لا تنتج ما يكفي من غذاء فإنَّ آلاف الأطفال سيموتون جوعًا وسيموت عدد غير محدود من أفراد هذه الدولة دون الدخول في أي معارك عسكرية فتستسلم هذه الدولة قبل الدخول في أي حروب.

وليبيا لا تختلف عن أي دولة في العالم فهي تسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء الذي يعد ركيزة من ركائز الأمن القومي الليبي، وهذا البحث سيتناول الموضوعات المتعلقة بإنتاج الغذاء في ليبيا من جانب الإمكانيات التي تمتلكها ليبيا والتحديات التي تمنعها من تحقيق الاكتفاء الذاتي من إنتاج الغذاء.

مشكلة البحث:

تدور مشكلة هذه الدراسة حول مستوى إنتاج الغذاء في ليبيا وفقًا للواقع الذي تعيشه وتزايد الاعتماد على استيراد الغذاء من الخارج وما يتبعه ذلك من أبعاد ومخاطر آمنية واستراتيجية.

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: ما تداعيات وحلول الأمن الغذائي الليبي؟

تساؤلات الدراسة:

ومن خلال التساؤل الرئيسي تتفرع التساؤلات الآتية:

- ما واقع إنتاج الغذاء في ليبيا في الوقت الراهن؟
- ما أهم التحديات التي تعرقل زيادة إنتاج ليبيا من الغذاء؟
- ما أهم ملامح الخطط المستقبلية التي تهدف لزيادة إنتاج ليبيا من الغذاء؟

أهمية البحث:

هذه الدراسة في غاية الأهمية لأنَّها تتناول موضوع الغذاء بالنسبة للشعب الليبي، وهذا الموضوع يكتسب أهميته من:

1- إنتاج وتوفير الغذاء بصورة تكفي الشعب الليبي يعني عدم الخوف من أي عدو خارجي قد يفكر في فرض الحصار.
2- إنتاج الغذاء في الداخل الليبي يعني تطبيق أعلى معايير الجودة التي تتوافق مع طبيعة الشعب الليبي.
3- مع تقدم علوم الهندسة الوراثية وأدوات الحرب الفيروسية، زادت التخوفات من تحميل الأغذية المستوردة بمواد تجلب المرض أو الموت ولو بعد حين، لذلك فإنتاج الغذاء يعني زيادة مستوى الاطمئنان على صحة الشعب على المستوى الاستراتيجي.
4- الاهتمام بإنتاج الغذاء يعني الاهتمام بالزراعة وتربية الحيوان، وهذه الجوانب لا تنتج الغذاء فقط بل نجد أنَّ هناك العشرات من الصناعات الجانبية كصناعة الأخشاب والجلود والأثاث والملابس تتولد نتيجة لوفرة المنتجات الغذائية، وهذا يؤدي لمزيد من تطور الاقتصادي للدولة.

أهداف البحث:

هذه الدراسة تهدف إلى:

1- التعرف على واقع إنتاج الغذاء الحالي في ليبيا.
2- التعرف على أهم التحديات التي تعرقل تطوير إنتاج الغذاء.
3- التعرف على الاستراتيجيات والخطط المستقبلية الهادفة لتحقيق زيادة إنتاج الغذاء في ليبيا، ومدى إمكانية تحقيقها.

منهج البحث:

هذا الدراسة تتبع المنهج الاستقرائي التحليلي؛ لأنَّ المعلومات والبيانات المذكورة فيها مأخوذة من الكتب والمراجع والدراسات العلمية الموثوقة، حيث تم تلخيصها وتحليلها للتوصل الإجابات لتساؤلات الدراسة.

مفاهيم الدراسة:

- مفهوم الأمن: الأمن هو عدم الخوف والتمتع بالاستقرار النفسي والعاطفي والمادي، فكلمة الأمن من الفعل الثلاثي "أمن" وأمن الإنسان أي لا يوجد أي درجة من درجات الخوف وفي الحديث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من أصبح معافى في بدنه آمنا في سيريه عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها)[1]، وقوله آمنا في سربه أي غير خائفٍ وغير مهدد بأي شيء ومن لطائف الحديث أنَّه قرن بين الأمن الذي يعني عدم الخوف وقوت أو طعام اليوم.
  ولا يختلف المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي للأمن.
- الغذاء: كلمة غذاء من الفعل الثلاثي "غذى" بمعنى أطعم فنقول الرجل غزي بعيره إذا أطعمها وسقاها، ونقول طعام مغذي إذا كان دسمًا مشبعًا فكلمة الغذاء ترادف كلمة الطعام فكل غذاء هو طعام وشراب أي كل ما يؤكل، ولا يختلف المعنى اللغوي عن المعنى الاصطلاحي للغذاء، وعلى ذلك فكلمة الأمن الغذائي تعني القدرة على إنتاج الغذاء والحصول عليه دون خوف[2].

المبحث الأول ـ معدل إنتاج الغذاء في ليبيا:

المطلب الأول ـ الأرض القابلة للزراعة والمياه في ليبيا:

لا يمكن الوصول إلى إنتاج الغذاء بدون معرفة وضع الأراضي الزراعية ومستوى المياه في ليبيا:

أولا ـــ الأراضي الزراعية: تبلغ مساحة ليبيا ما يقرب من الاثنين مليون كيلو متر مربع (1،660،000 كم 2) وهذه المساحة الشاسعة أغلبها أراضي صحراوية جافة لا تصلح للإنتاج الزراعي فليبيا بلد يعاني من ندرة مصادر المياه العذبة، فلا توجد موارد إلا من خلال الأمطار والمياه الجوفية وعلى الرغم من ذلك توجد مساحات مزروعة تقدر ب(15320)ألف هكتار (الهكتار = 10000م2، والهكتار يساوي تقريبا 2،4 فدان)، وهذا يعني أنَّ ليبيا تمتلك مساحة لا بأس بها من الأراضي القابلة للزراعة، وهذه المساحة ساوي تقريبا (8،8٪) من إجمالي مساحة ليبيا تتركز هذه المساحات

في المناطق الغربية وفي الجبل الأخضـــر ومناطق الكفرة والســـرير ووادي شـــاطئ وســـبها وفي منطقة الجفرة بالجنوب الليبي، ووفقًا لما أعلنته المنظمة العالمية للأغذية والزراعة الفاو)(FAO)[3] فإنَّ الأراضي الصالحة للزراعة أكثر بكثير من الأراضي المروية أو التي يتم زراعتها بالفعل وهذه المســـاحات تتغير من عام إلى آخر كما في الجدول (1)

الجدول (1) الاراضي الصالحة للزراعة والاراضي المروية في ليبيا

السنة	الأراضي الزراعية	نسبة الأراضي الزراعية من المساحة الكلية لليبيا %	الأراضي الصالحة للزراعة	الأراضي المروية	النسبة المئوية للأرضي المروية من الأراضي الصالحة للزراعة
1990-1994	15464	8.8	2164	470	21.7
1995-1999	15549	8.8	2250	470	20.8
2000-2004	15437	8.8	2137	452	21.1
2005-2009	15385	8.8	2085	410	19.7
2010-2015	15352	8.7	2052	400	19.5

المصدر: تقرير منظمة الاغذية والزراعة(FAO-2019م.

ومع اكتشـاف النفط في السـتينات من القرن الماضـي زاد اعتماد الليبيين على عوائد النفط، وهذا أدى لإهمال الزراعة؛ ونرى ذلك واضـحًا من خلال دراسـة الدخل القومي الليبي، ففي عـام 2012م بلغ النـاتج القومي الإجمـالي الليبي (117،6) مليـار دينار ليبي وهذا يشكل(94٪) من الدخل في حين نجد قطاع الزراعة لم يساهم إلا بنسبة (57.5 %) من إجمـالي الـدخل القومي الليبي في 2012م؛ وهذا يؤكد تراجع الزراعة والإنتاج الزراعي في ليبيا بصفة عامة، ونرى ذلك بوضح من خلال الجدول(2) [4]:

الجدول (2) نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي

العام / القطاع	1990	2000	2010	2012
الزراعة	482.9	1437.7	2543.6	928.7
الناتج القومي الإجمالي	8246.9	18456.9	102538.2	117675
نسبة الإنتاج الزراعي للناتج القومي	5.855	7.789	2.481	0.789

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية،2013.

بالنظر إلى الجدول (2) نجد تراجع في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي فمن (5،855٪) في عام 1990م، إلى (0،789٪) في عام 2012م، ووفقًا لدراسات المصرف المركزي الليبي نجد أنَّ تراجع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الليبي الإجمالي يمكن أن يكون بسبب زيادة إنتاج النفط والغاز في السنوات الأخيرة، ممَّا دفع الناس للعمل والكسب من العمل في المنشآت النفطية.

ثانيا: إنتاج ليبيا من المحاصيل الاستراتيجية:

لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي لليبيا إلا بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل مثل القمح والشعير، وهذه المحاصيل الاستراتيجية تعتبر من اهم المحاصيل في غذاء الانسان.

تزرع ليبيا مساحة قدرها (207) ألف هكتار من محصول الشعير وهذه الزراعة أغلبها تعتمد على الأمطار التي تسقط على الساحل الشمالي في فصل الشتاء، وهذه المساحة تنتج تقريبًا (200) ألف طن حسب إحصائيات عام 2014م، وهذه الكمية تكفي (14٪) من الاستهلاك المحلي وتقوم الحكومة باستيراد الكمية المتبقية من الخارج [5].

وبلغ متوسط المساحة المزروعة من محصول القمح في ليبيا إلى (168) ألف هكتار بنسبة (51%) من المساحة المزروعة من الحبوب بصفةٍ عامةٍ، وهذه المساحة تنتج ما يقترب من (79) ألف طن سنويا وهذه الكمية لا تكفي الاستهلاك المحلي [6]، وإذا اتبعتِ الدولة الليبية الخطط الاستراتيجية في الزراعة بالوسائل الحديثة وتطبيقها يمكن سد حاجة السوق المحلي وتصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية.

المطلب الثاني ـ الإنتاج الحيواني في ليبيا:

على الرَّغم من أنَّ أغلب الأراضي الليبية أراضي صحراوية إلا أنَّه في فصل الشتاء تسقط الأمطار خاصة على المناطق الساحلية، وهذا يؤدي لنمو الأعشاب وتشكيل مساحات شاسعة من المراعي الطبيعية لذلك تمتلك ليبيا ما يقرب من ستة ملايين رأس من الأغنام تعيش على المراعي المفتوحة، وهذه الأغنام قادرة على توفير كمية لحوم تقدر ب(58٪) من اللحوم الحمراء التي يستهلكها الليبيون.

كما تمتلك ليبيا (200) ألف رأس من الأبقار التي ترعى في مواسم الأمطار بجوار الأعلاف المستوردة والأعلاف المحلية مثل الشعير والذرة وسيقان القمح، هذه الأبقار توفر ما يزيد على (20) ألف طن لحم و (200) ألف لتر من الحليب سنويا،

هذا بالإضـافة إلى ثروات أخرى لا يمكن حصـرها مثل تربية الدواجن والحمام وكافة أنواع الطيور في ليبيا[7]، ويمكن زيادة الثروة الحيوانية باتباع الطرق الحديثة في تربية الحيوانات وتوفير الرعاية الطبية البيطرية.

المطلب الثالث ـ مصائد الأسماك في ليبيا:

ليبيا تمتك سـواحل طويلة على البحر المتوسـط تصـل إلى (1900) كم، وهذه الشـواطئ يمكن أن تزيد إذا أدخلنا في حسـاباتنا الجزر والخلجان ضـمن شـواطئ ليبيا، وعلى الرَّغم من ذلك فإنَّ إنتاج ليبيا من الأسـماك لا يتجاوز (45) ألف طن سـنويا. كذلك تمتلك ليبيا وفقا لآخر الإحصـائيات ما يقرب من (2000) قارب صـيد تتمركز فيما يقرب من (130) مركز للصـيد السـاحلي، ولكن عمليات الصـيد تتمُّ بطرق بدائية وباسـتخدام الشـبكات التقليدية، فلا توجد مراكب صـيد كبيرة ولا توجد ثلاجات لحفظ الأسماك أو مصانع قريبة من المصائد لتصنيع وتعبئة الأسماك وصناعة الأعلاف.

الجدول (3) أماكن الإنزال (الصيد) المشهورة وعدد مراكب الصيد بها في ليبيا[8]:

الميناء (مكان الصيد)	عدد المراكب التقليدية	عدد المراكب الصناعية	كمية الإنتاج بالطن/ سنة
ميناء فروة	128	0	728
ميناء زوارة	130	36	10120
ميناء الزاوية	68	0	4400
ميناء صبراتة	20	0	140
مرسى ديلة	39	0	258
ميناء زريق	27	0	155
ميناء سرت	30	0	298
ميناء درنة	31	0	229
ميناء طبرق	23	4	520

من خلال الجدول (3) نجد أنَّ أغلب مراسـي وموانئ الصـيد في ليبيا لا تمتلك مراكب حديثـة وتلاحظ كذلك انخفـاض كميـة الإنتـاج في الموانئ التي لا يوجد بهـا مراكب حديثة.

كذلك لا يوجد في ليبيا إنتاج زريعة الأسـماك وإنشـاء المزارع السـمكية الحديث، وفقًا لما هو مأمول فكل الجهود والاسـتثمارات في مجال الصـيد هي جهود فردية وليست مؤسسية، ويتم بيع الإنتاج للاستهلاك المحلي بجوار أماكن الصيد والذي يباع في صـورته الطازجة غالبا[9]، ويمكن النهوض بقطاع الثروة السـمكية إذا طبقت خطط تنموية في هذا القطاع.

المبحث الثاني ـ تحقيق الأمن الغذائي:

المطلب الأول ـ تحديات تحقيق الأمن الغذائي:

تحقيق الأمن الغذائي يعني إنتاج كميات وفيرة من الغذاء تكفي المواطنين وتفيض وفي المبحث السابق رأينا الملامح الرئيسة للإمكانات الإنتاجية الليبية، وفي هذا المبحث ستتناول أهم التحديات والعراقيل التي تعرق زيادة الإنتاج الزراعي.

من المعلوم أن نهضة أي بلد من بلاد العالم ليس بالأمر السهل اليسير فهناك دائما التحديات والعراقيل وفي الوضع الليبي نجد أهم هذه التحديات:

أ. الوضع الأمني: يعتبر الوضع الأمني الحالي من أكبر العوائق التي تقف أمام تطوير الاقتصاد الليبي، لأنَّه بعد ثورة السابع عشر من فبراير عام 2011م، رُغم وجود مؤسسات الدولة إلا أنَّ هذه المؤسسات كانت تعمل تحت سيطرة نظام فردي وبمجرد زوال هذا النظام تفجرت الأوضاع، ولأسباب خارجة عن سيطرة الليبيين انتشرت في ليبيا العديد من المشاكل الأمنية وانتشرت تجارة السلاح، أدى هذا الوضع الأمني المتردي لانقسام ما بقي من مؤسسات كانت تبدو متماسكة، وبالتالي انعكس هذا الوضع على كل الخطط الاستراتيجية من اجل النهوض بالقطاع الزراعي والرعوي، كما أنَّ النزاعات والحروب أدت إلى وقف ضخ مياه النهر الصناعي عدة مرات الذي يعد مصدر رئيسي للمياه العذبة في المناطق الساحلية، وكذلك تعتمد عليه العديد من المشاريع الزراعية.

إنَّ هذا الوضع الأمني يمنع تنفيذ اي خطط تنموية بصفةٍ عامةٍ، فضلًا عن التطوير المنشود في مجال الزراعة والإنتاج الحيواني كهدف استراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي لليبيا[10].

وليبيا تمتلك ثروات كبيرة ولابد من اجراء اصلاحات شاملة للكل من قطاع الزراعة والثروة الحيوانية للنهوض بهما.

ب. ندرة المياه: ليبيا بلد صحراوي ليس به مياه عذبة طبيعة من الأنهار فكل المياه العذبة في ليبيا مصدرها الأمطار والآبار الجوفية؛ ووفقًا للدراسات الحديثة فإن (87٪) من المياه الجوفية في ليبيا غير متجددة؛ لأنَّ هذه المياه عبارة عن تجمعات مائية منذ آلاف السنين تتركز أغلبها في الجنوب الليبي.

ونتيجة التسرب مياه الأمطار إلى باطن الأرض وبعد زيادة مساحات الأراضي المزروعة والمروية بدأت مناسيب المياه الجوفية في التناقص، بل وبدأت

بعض الآبار تجف أي أنَّ كمية المياه المخزنة بها نفدت وتعاني عدة مناطق ليبية كانت تعتمد في زراعتها على الآبار الجوفية من الجفاف او تقليص المساحات المزروعة.

ففي موسم الأمطار في فصل الشتاء تتجمع كميات كبيرة من المياه التي تقدر ب(290) مليون متر مكعب في الجبال والمناطق المرتفعة خاصة جبال نفوسة وتتجه ناحية المنحدرات في اتجاه الجنوب؛ ويتجه (100) مليون متر مكعب من هذه المياه إلى الأودية المنخفضة، (20) مليون متر مكعب يذهب إلى مناطق الجنوب الشرقي، ويذهب (60) مليون متر مكعب ناحية وديان المنطقة الوسطى و(80) مليون متر مكعب المتبقية فتذهب إلى وديان الجبل الأخضر[11]، وهذه الكميات تذهب دون الاستفادة منها واستغلالها.

وكما هو معلوم أنَّ الاحتياج للمياه يتزايد باستمرار ووفقًا لما أعلنته الهيئة العامة للمياه الليبية نرى زيادة في الطلب على المياه ووفقا لما هو متوقع حتى 2020م.

الجدول (4) زيادة الطلب على المياه في ليبيا وفقا لما متوقع حتى 2022

السنة	1990	2000	2010	2020	2025
الاستهلاك					
الزراعة	4275	4800	5325	5850	6640
الشرب	408	647	145	1012	1759
الصناعة	74	132	236	422	566
الإجمالي	4757	5579	6576	7784	8965
مصادر المياه					
مياه متجددة (الإمطار)	500	500	500	500	500
مصادر غير تقليدية	105	127	155	188	208
النهر الصناعي	---	1642	2226	2226	2226
الإجمالي	604	2269	2881	2914	2934
العجز	4153	3310	3395	4870	6031

المصدر: منشورات الهيئة العامة للمياه بطرابلس،2019.

من الجدول (4) نجد زيادة طلب على المياه المخصصة للزراعة ففي سنة 1990م كان مستوى احتياج الزراعة من المياه (4270) مليون متر مكعب، هذا الطلب زاد في 2020م حتى

وصل إلى (5850) متر مكعب ومن المفترض أن يصل استهلاك الزراعة من المياه إلى (6640) مليون متر مكعب من المياه في عام 2025م، ومن الطبيعي أن نرى زيادة معدل العجز في المياه ففي سنة 1990م كان العجز(4153) مليون متر مكعب،

هذا العجز زاد في 2020م إلى (4870) مليون متر مكعب ومن المتوقع أن يصل العجز إلى (6031) مليون متر مكعب في عام 2025م [12].

لذلك ومع الرغبة في زيادة المساحات المزروعة وزيادة الإنتاج الزراعي يجب التفكير في ترشيد استخدام كميات المياه المتاحة في ليبيا بالإضافة إلى التفكير في الطرق الحديثة لمعالجة مياه الصرف ومشاريع تحلية المياه وإقامة السدود، وهناك دول رائدة في هذا المجال وشركات متخصصة فيمكن الاستعانة بها للوصول لمعالجة نقص المياه وتحقيق التنمية المستدامة لليبيا.

ومن أهم استراتيجيات المحافظة أو إدارة المياه بهدف الاستفادة ما يلي:

1- زيادة فاعلية المصادر غير التقليدية: المصادر غير التقليدية تتمثل في تحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف، وإنشاء مصائد للمنع مياه الأمطار من التبخر وإنشاء سدود للسيول في الجبال وتوجيه مياه الأمطار إلى خزانات طبيعية يمكن استخدامها في مواسم الجفاف.

2- التشريعات: يجب على الدولة الليبية فرض مجموعة من التشريعات التي من شأنها المحافظة على المياه مثل استخدام أساليب حديثة في الري كالري بالتنقيط والري بالرش وغيرها، وربط التوسع الزراعي بالمحاصيل التي لا تحتاج كميات مياه كثيرة مثل النخيل والزيتون وزراعة الأصناف التي تتحمل نسبة ملوحة عالية

3- توجيه استخدام المياه: يجب استخدام المياه العذبة في الشرب فقط وهذا يعني أن أغلب الاستخدام الصناعي للمياه يمكن أن يبتعد بصورة كبيرة عن المياه العذبة فمراحل الغسيل والشطف الأولي يمكن أن تكون باستخدام مياه غير عذبة أو بها نسبة ملوحة هذا الأسلوب تلجأ إليه العديد من الدول التي تعاني من ندرة المياه[13].

المطلب الثاني ـ تطوير الإنتاج الزراعي:

المقصود بتطوير الإنتاج الزراعي هو تحقيق الاستفادة القصوى من المصادر المتاحة في البيئة الزراعية في ليبيا وهذا التطوير يجب أن يقوم على أسس علمية وأن يتم التخطيط ودراسة كل جوانب العملية الإنتاجية وأن تكون الزراعة تحت إشراف متخصصين في الإنتاج الزراعي؛ وأهم وسائل زيادة الاستفادة أو تعظيم الاستفادة من المحاصيل والإمكانات الزراعية تكون وفقا لما يلي:

أ. الاستفادة من مياه الأمطار: في أغلب الأحيان يكون سقوط المياه في فصل الشتاء ولا يستفاد منها، وهناك دول من العالم لها تجارب في هذا المجال ويمكن استنساخها أو الاستفادة منها في ليبيا ومن أهم هذه التجارب:

- تجميع مياه الأمطار في خزانات كبيرة أسفل المنازل واستخدامها في ري حدائق المنازل أو في الاغتسال والوضوء لأنها مياه نظيفة وطاهرة.

- بناء مسارات في الجبال وتوجيه هذه المسارات لمراكز تجميع مياه رئيسي مغطى لمنع المياه من التبخر والهدر ثم إعادة استخدامها في أغراض الزراعة.

ولكي تكون عملية صيد المياه والمحافظة عليها مجدية من الناحية الاقتصادية يجب أن تكون الأبنية كبناء السدود أو الخنادق أو غيرها وفقًا للشروط الهندسية والبيئية والعلمية، وأن تكون قريبة من الأماكن التي تسقط فيها الأمطار، وأن تكون سعتها التخزينية كافية وتكون سهلة الصيانة.

ب. بالنسبة لمحاصيل الحبوب: ليبيا تعاني من شح مائي ولكن رغم ذلك أراضي ليبيا صالحة لزراعة العديد من محاصيل الحبوب مثل القمح والذرة والشعير وغيرها؛ لذلك يجب اتباع دورة زراعية محددة والتي تعني زراعة هذه المحاصيل في أفضل الأوقات وجلب الأصناف عالية الإنتاجية ورعاية المحاصيل ورشها بالمبيدات وتزويد الأراضي المزروعة بالأسمدة؛ وفي مواسم الحصاد يجب استخدام الوسائل والأدوات والآلات الحديثة في حصاد محاصيل الحبوب وأن يتم نقل وتخزين المحصول وفقا لمواصفات جودة محددة، هذا من شأنه زيادة إنتاجية وحدة الأرض (الهكتار) وتقليل الفاقد من هذه المحاصيل، حيث إنَّ نسبة الفاقد بسبب سوء النقل والتخزين تتراوح بين (15:30 ٪)، وهذا يعني أنَّ ما يقترب من ربع الإنتاج يتم فقده قبل الوصول ليد المستهلك.

كذلك من وسائل زيادة الإنتاج الزراعي اللجوء إلى الزراعات المحمية أو الزراعة داخل الصوبات الزراعية وهذا النوع من الزراعة يصلح لزراعة الخضروات في البيئة شحيحة المياه؛ كما هو الحال في البيئة الليبية؛ وهذا النوع من الزراعة يكون بعيدًا عن تأثيرات التقلبات الجوية أو تأثير هطول الأمطار؛ لأنَّه من المعلوم أنَّ معدل هطول الأمطار يتغير من سنة لأخرى[14] .

ت. تعظيم الاستفادة بالإنتاج الحيواني: ليبيا تمتلك مساحات شاسعة من الأراضي المنبسطة المسطحة وهذه الأراضي صالحة لخروج الأعشاب والحشائش بمجرد سقوط الأمطار في فصل الشتاء؛ وهذه المراعي الشاسعة جعلت ليبيا تمتلك عدد من رؤوس الماشية كبير جدا.

منها الاغنام والماعز والإبل والأبقار فهي في تزايد مستمر في اعددها مع زيادة الطلب عليها في السوق المحلي، وانَّ عدد رؤوس الماشية في ليبيا من المتوقع أن تستمر في الزيادة وفقًا للمعدلات الطبيعية[15].

هذه الماشية تربي بهدف إنتاج اللحوم بصورة أساسية بالإضافة إلى الألبان والجلود والصوف لذلك فزيادة معدل إنتاج اللحوم الحمراء يعني زيادة الاكتفاء الذاتي وزيادة مستوى الأمن الغذائي والتوسع في صناعات أخرى كصناعة الجلود والملابس وغيرها؛ وهذا يكون من خلال:

- التعامل العلمي المخطط مع تربية الماشية وهذا يعني استجلاب السلالات الجيدة وتوفير الرعاية البيطرية المتخصصة وإنتاج الأعلاف المطابقة للمواصفات.
- التوسع في دعم المربين ومنحهم قروض بدون فوائد لتشجيعهم على التوسع في الإنتاج.
- تدريب المربين على أساليب التربية الحديثة.
- من الممكن استيراد أنواع من الماشية من الخارج مثل الأبقار والأغنام والماعز والتي تتميز بارتفاع إنتاجيتها سواء من اللحوم او الالبان وذلك بعد التأكد من قدرتها على الحياة في البيئة الليبية، وتوفير الرعاية البيطرية لها.

ولكي يتحقق ذلك يجب تكاتف كل أجهزة الدولة، وخصوصا وزارة الزراعة والثروة الحيوانية، فعلى مستوى التعليم يجب التوسع في التعليم البيطري وعلى مستوى الإعلام يجب تسليط الضوء على هذا النوع من الاستثمار وعلى مستوى القوانين والتشريعات يجب حماية الماشية وزيادتها، وعلى الجانب المصرفي يجب تسهيل منح القروض الحسنة والميسرة للمربين[16].

المطلب الثالث ـ الاكتفاء الذاتي من الأسماك:

الأسماك من أفضل المأكولات الغذائية الصحية التي يقبل عليها الانسان وفي نفس الوقت تكاليف الصيد لا تقارن بتكاليف إنتاج أي نوع أخر من اللحوم فتكاليف إنتاج الأسماك قليلة جدا، كما أن الأسماك المتواجدة على الشواطئ الليبية متنوعة منها البلطي والبوري والسلمون والجمبري وغيرها.

ومن ناحية أخرى فإنَّ تكاليف زراعة الأسماك وتغذيتها والاعتناء بها أسهل وأقل تكلفة من إنشاء مزارع للدواجن أو الإنتاج اللحوم الحمراء بكافة أنواعها كما إن الأسماك تحتوي على مواد ومركبات مثل الفسفور والكالسيوم بكميات أكبر بكثير من وجودها في اللحوم الأخرى وبالأخذ في الاعتبار طول السواحل الليبية وإمكانية إنشاء مزارع وأقفاص لإنتاج كافة أنواع السمك يمكن زيادة إنتاج ليبيا من الأسماك بصورة تزيد عن الاستهلاك المحلي مما يسمح بتصدير الفائض للأسواق العالمية، ومن أهم الأدوات التي يجب الأخذ بها لتحقيق ذلك:

- تشجيع أبناء ليبيا على العمل في مجال إنتاج الأسماك وتشجيع العمالة الوافدة المدربة وذات الخبرة في هذا النوع من الاستثمار.

- إعفاء الشركات التي تستثمر في مراكب الصيد وفي مصانع تعليب وحفظ الأسماك من الضرائب واستقطاب رؤوس الأموال والشركات ذات الخبرة الواسعة في هذا المجال.

- الاهتمام بالمحافظة على البيئة البحرية من التلوث وعدم السماح بتصريف العوادم النفطية في البحار أو في السواحل.

وإن إنتاج ليبيا من الأسماك يمكن أن يكون قاطرة لتطوير كل قطاع إنتاج الغذاء فشواطئ ليبيا طويلة وغنية بالأسماك وقابلة للتطوير وهذه الفرصة لا توجد في غالبية دول العالم(17).

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع من أخطر الموضوعات ألا وهو الأمن الغذائي في ليبيا فالأمن الغذائي لا يعني مجرد توفير الطعام والشراب ولكنه أوسع من ذلك بكثير إنَّ الأمن الغذائي ركيزة أساسية من ركائز الأمن القومي فالأمة التي لا تنتج غذائها لا يمكن أن تكون أمنة أبدًا بل هي تعيش تحت تهديد مستمر.

تناولت هذه الدراسة الإمكانات التي تمتلكها ليبيا في جانب الإنتاج الزراعي، والتي تؤكد قدرة ليبيا على إنتاج الغذاء الذي يكفيها ويفيض، وذلك في المبحث الأول وفي المبحث الثاني تناولنا التحديات ومن أهمها التحدي الأمني ومناخ الحرب الذي تعيشه ليبيا بعد 2011م، ثم تناولت الدراسة كيفية النهوض بإنتاج الحبوب واللحوم وفي النهاية تناولت الدراسة مقترحات النهوض بقطاع الثروة الزراعية والحيوانية وإنتاج الأسماك على اعتبار أنَّ ليبيا تمتلك شواطئ طويلة.

النتائج:

ـــ الأمن الغذائي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي فقلة الغذاء تجعل الدولة واقعة تحت تهديد مستمر.

ـ ليبيا تمتلك موارد كثيرة لم تستغل كما يجب مثل الأمطار التي تسقط في فصل الشتاء على كافة الأراضي الليبية؛ وهذه الأمطار لا يتم إدارتها أو استهلاكها بالطريقة العلمية الصحيحة في المشاريع الزراعية وتربية الحيوانات.

ـــ ليبيا تمتلك ثروة ضخمة من الماشية وهذه الثروة يمكن أن تتضاعف في حالة الاستغلال الأمثل وتوفير الخدمات البيطرية واختيار السلالات الجيدة.

ـــ ليبيا تمتلك شواطئ طويلة للغاية وهذه الشواطئ صالحة للصيد وصالحة لتربية الأسماك بأقل التكلفة.

التوصيات:

ـــ إنَّ عدم الاستقرار للدولة الليبية لا يشجع على التنمية والنهوض اقتصاديا بأي شكل من الأشكال، ويجب على جميع الليبيين، وعلى كل المستويات أن يدركوا أنَّ امتلاك الغذاء وإنتاجه عنصر هام من عناصر الأمن القومي.

ـــ وضع استراتيجية للأمن الغذائي، والاهتمام بتحقيق التوازن بين الانتاج المحلي والاستثمارات الداخلية والخارجية.

ـــ التنمية الزراعية المستدامة من خلال صيانة الموارد المائية وتحسين استغلال الاراضي الزراعية.

ـــ الاهتمام بمشاريع تنمية الثروة الحيوانية بالطرق العلمية لإنتاج اللحوم والحليب واستخدام التقانة العلمية في انتاج اللحوم ودعم قطاع الثروة السمكية.

ـــ دعم المؤسسات البحثية والتقنية في الجامعات والمراكز البحثية لتواكب التطور العلمي والتقني العالي من أجل تحسين الإنتاج الزراعي والحيواني.

هوامش البحث:

(1) من حديث أبي الدرداء، صحيح الترمذي، حديث رقم (2346).

(2) ابن منظور، محمد بن مكرم (المتوفى:711ه) "لسان العرب"، ط5، مادة (الألف، والميم، والنون)، ومادة (الغين، والذال، والألف)، دار الشروق الطبع والنشر، القاهرة، مصر، 2019م.

(3) تقرير منظمة الأغذية والزراعة ((FAO، 2019م.

(4) النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي، 2013م.

(5) أحميدة، زهرة صالح، وآخرون " الممكنات الاقتصادية المتوقعة لتحقيق الأمن الغذائي الليبي"، ص208- 212)، مجلة العلوم الزراعية المستدامة، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، (2017م).

(6) برعوشه، مسعود "كفاءة إنتاج الحبوب في منطقة الجبل الأخضر"، ص (271)، جامعة عمر المختار، ليبيا، (2019م)
https://kenanaonline.com/users/agri-libya/posts(/454932) .

(7) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، طرابلس ليبيا، (2018م).

(8) منظمة الأغذية والزراعة الفاو (FAO) بالأمم المتحدة، "الملامح الرئيسية لمصايد الأسماك في ليبيا"، 2018م.

(9) الاستخبارات الأمريكية (CIA) "حقائق العالم"، ص (110-235)، 2020م.

(10) الحاسي، عبدالله حامد، "دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات" ص(42-93)، مطبوعات الأمم المتحدة، الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، بيروت لبنان، (2020م).

(11) منشورات الهيئة العامة للمياه الليبية بطرابلس (2019)م.

(12) المصدر السابق.
(13) عبدالعزيز، عبدالرازق مصباح صادق، والصغير، رمزي عثمان "تأثير نقص المياه على التنمية بمنطقة الجفارة بليبيا" ص(379- 484)، بحث منشور بمجلة كلية الزراعة جامعة طرابلس بليبيا، (2019م).
(14)2015 عبدالله، إلياس، "مقدمة في الإنتاج الزراعي"، ص(2-1)، بحث مقدم لكلية التربية جامعة الموصل، العراق، (2021م).
(15) عبد النبي، نور الدين محمد "دورة الإنتاج الحيواني في تحقيق الأمن الغذائي للمواطن الليبي"، ص(120- 135)، رسالة ماجيستير، مقدمة لكلية الزراعة، جامعة عمر المختار، (2014م).
(16) محمد، سعد عريف فضل الله، وآخرين "دراسة اقتصادية لإنتاج اللحوم الحمراء في ليبيا" ص(10-12)، بحث منشور بمجلة الجامعة الأسمرية، ليبيا، (2017م).
(17) لعيرج، عوض بالقاسم عوض، "دراسة اقتصادية الإنتاج واستهلاك الأسماك في ليبيا" ص(105-132) رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الزراعة جامعة الإسكندرية، (2017م).